



الفاعل بين السمات النحوية و التداولية في اللغة العربية

The subject between grammatical and pragmatic features in the Arabic language

وهيبة بوشليق *

جامعة محمد بوضياف (الجزائر)

ouahiba.bouchelig@univ-msila.dz

الملخص:

معلومات المقال

نتناول في هذا البحث أهم السمات النحوية والتداولية لعنصر الفاعل في اللغة العربية، وهو يهدف إلى إعطاء رؤية جديدة عن الفاعل من المنظور التداولي، ووجدنا أن درس الفاعل في النحو العربي غني بمظاهره التركيبية التي تستحق إعادة توصيفها في ظل الرؤية التداولية، ومنها موقعه كمسند إليه في المحتوى القضاوي للفعل الكلامي، وأيضاً وظيفته التداولية الإحالية من منظور جون سيرل والنحو الوظيفي، لأن يأتي على صورة الاسم المشترك، واسم العلم، والضمير، والمعرف، والمنكّر، واسم إشارة، مقدماً أو مؤخراً، مذكورة أو محذوفة، موصوفاً محذداً أو غير موصوف... الخ.

وعليه، فالسمات النحوية التي يتميز بها الفاعل في العربية من شأنها أن تثري الدرس التداولي نظرياً وتطبيقياً، وتفتح أفق التأويل النصي.

تاريخ الارسال: 2022/03/13
 تاريخ القبول: 2022/04/10

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الفاعل
- ✓ التداولية
- ✓ الإحالية

Abstract :

Article info

In this research, we discuss the most important grammatical and pragmatic features of the subject in the Arabic language, and it aims to give a new vision about the subject from the point of view of pragmatism. And we found that the subject's lesson in Arabic grammar is rich in its structural aspects that deserve to be re-described in light of the pragmatic vision. And we mention among them, his position as a grammatical subject in the propositional content of the speech act. And also his pragmatic referral function from the perspective of John Searle and functional grammar, he grammatical subject in Arabic comes in the form of a common noun, a proper noun, a demonstrative, a definite description, advanced name, late name, deleted name, a definite noun...etc

Accordingly, the grammatical features that characterize the grammatical subject in Arabic would enrich the pragmatic lesson in theory and practice, and open the horizons of textual interpretation.

Received 13/03/2022
 Accepted 10/04/2022

Keywords:

- ✓ subject:
- ✓ pragmatic:
- ✓ reference:

* المؤلف المرسل

مقدمة:

للتداولية إجراءات تطبيقية كثيرة، تتدخل مع علمي النحو والبلاغة، فيما علماً يضبطان للتواصل اللغوي رسالته الكلامية حتى تؤدي على أكمل وجه، ويتحقق التوافق بين مظاهره الاستعمالية والقوانين النحوية البلاغية. و تعد في اللغة العربية قاعدة انتخاء سمت العرب في كلامها شرطاً ضرورياً لتحقيق الفصاححة اللغوية أثناء التواصل. وكموذج عن ذلك، الظواهر التركيبية التواصلية التي يأتي عليها "الفاعل"، فلمعاني الفاعلية أدوات متنوعة تنوع المقامات والسياقات، منها ما يتعلق بالوضع اللغوي، ومنها ما يتعلق بالاستعمال الفعلى، وهذا مرتب أشد الارتباط بالدرس التداولي، فما هي أهم السمات التداولية لمعنى الفاعلية (الفاعل)، في العربية، وكيف تخرج أداته وتتحقق من الوضع اللغوي إلى الاستعمال الفعلى؟ الفرضية: التداولية علم استعمال اللغة، وللفاعل مظاهر تركيبية تخضع للسياق، وعليه فهو يتسم بسمات تداولية.

أهداف البحث: دراسة الظواهر التركيبية للفاعل من المنظور التداولي، وإبراز أهميتها في تحليل النصوص وتأويلها. منهجية البحث: العمل على وصف السمات النحوية العامة للفاعل في العربية، ثم إعادة توصيف تلك السمات من المنظور التداولي، وإبراز أهمية هذا التوصيف؛ من خلال تحليل السمات التداولية للعلامة الإعرابية وللعلاقة الإسنادية، والوظيفة الإحالية التي يؤدها الفاعل بصورة المتنوعة.

1- السمات النحوية للفاعل في اللغة العربية

1-1-تعريف الفاعل:

أ- لغة: الفاعل من فعل، وقد جاء في لسان العرب: «فَعَلَ الْفَعْلُ: كنایة عن كل عمل متعدّ أو غير متعدّ، فعل يفعّل فعّلاً وفِعْلًا (...). وقال المبرد: الفعال يكون في المدح والذمّ، قال وهو ملخص لفاعل واحد...»¹، وجاء في المعجم الوسيط: «الفاعل العامل، والقادر، والنّجّار، وفي اصطلاح النّحّاة اسم أُسند إلى فعل أصلّي الصيغة أو شبه فعل متقدم عليه، الفاعلية وصف كل ما هو فاعل»². وهو أيضاً من أوجّد الفعل.

ب- الفاعل اصطلاحاً:

الفاعل هو: «ما أُسند الفعل إليه، أو شبهه، وقيل عليه من جهة قيامه به، مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه»³. وعند النّحّاة ينسب إليه مصطلح "الفاعلية"، وعلامة الرفع تسمى "علم الفاعلية"⁴، وينسب أيضاً إلى المبتدأ والخبر على أساس العالمة الجامعة بينهما وبين الفاعل والتي هي الرفع، إلا أن الفاعل هو الأصل⁵.

فـ"الفاعلية" هي الوظيفة النحوية لعنصر "الفاعل" الذي هو "المسند إليه" في الجملة الفعلية، وتنسب إليه هذا المصطلح لأنّه هو الذي يقوم بالفعل، أي صدر منه الحدث، وشرط أدائه هذه الوظيفة، ووسمه بهذه الصفة أن يكون في جملة فعلية، يتصرّفها "فعل"، تربط بينه وبين هذا "ال فعل" علاقة معنوية هي علاقة الإسناد، يكون فيها الفاعل اسمًا يؤدّي معنى الفاعلية، وقولنا "اسمًا"، لأنّ هذا ما نصّت عليه كتب النّحّاة، فالذي يؤدّي معنى النّحو هو الاسم⁶، وهذا ما يفهم من تعريف الإعراب عند ابن جني: «الإعراب هو الإبارة عن المعنى بالألفاظ».

1-2-السمات النحوية للفاعل:

جعله النّحّاة من المرفوعات، وهي ما اشتمل على علم الفاعلية وتكون عمدة الكلام⁷، وعلم الفاعلية: الضمّ والألف والواو⁸، وفضل رضي الدين مصطلح "علم العمدة"⁹، ويفهم من معنى الفاعلية أيضاً الإحالة «إلى العلاقة بالفعل كما يحيل إلى المفعولية، وهي مقابلة اللغوي»¹⁰، وأنّها تتخصص بعلامة إعرابية مغايرة للعلامة الإعرابية التي اختصّت بها معانٍ أخرى كالمفعولية، والإضافة، وهذه العالمة هي عالمة الرفع، فالفاعل اسم مرفوع بعامل هو الفعل.

وال فعل أبعد أثرا من أن يكون مجرد عامل لفظي يحدث الرفع، فهو طرف منشى لعلاقة تركيبية معنوية هي علاقة الإسناد، يتم إنشاؤها بمجرد حصول الحدث إثباتاً أو نفيًا مثل: قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَغْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُوهُمْ﴾¹¹، قوله أيضًا: ﴿وَلَا تَرِزُّ وَازِرَةٌ وَرَزَّ أُخْرَى﴾¹².

وقد عبر سيبويه عن علاقة الإسناد بقوله: «لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًا»¹³، وعن قضية العمل الإعرابي في هذه العلاقة، وأن الفعل عامل في رفع الفاعل، يقول سيبويه: «فعبد الله» ارتفع هبنا كما ارتفع في "ذهب"، وشغلت "ضرب" به كما شغلت به "ذهب".¹⁴

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن "للفاعل" الخصائص النحوية "التركيبية" الآتية:

- (1) يكون اسمًا، وهذا هو الأصل، وقد تتفرع عن ذلك صور أخرى.
- (2) عالمة الإعراب فيه هي عالمة الرفع.
- (3) العامل فيه هو الفعل.
- (4) رتبته أن يأتي متأخرًا عن الفعل.
- (5) الفعل فيه مبني للمعلوم يكون لازما، فتأتي الجملة الفعلية في صورة: فعل + فاعل. وقد يكون الفعل متعدّيا، فتأتي الجملة في صورة: فعل + فاعل + مفعول به.
- (6) العلاقة المعنوية الحاصلة من تركيبه في جملة فعلية، هي علاقة الإسناد.
- (7) وظيفته التركيبية في هذه العلاقة هي وظيفة "الفاعلية".

وبناءً على نظرية تظاهر القرائن "لتمام حسان"، يمكن تحديد الفاعل إذا توافت فيه: قرينة الصيغة، وقرينة الإعراب، وقرينة الرتبة، وقرينة الإسناد، فالقرائن الثلاثة الأولى هي قرائن لفظية شكلية، أما قرينة الإسناد فهي قرينة معنوية دلالية¹⁵، أي أن للفاعل خصائص شكلية وأخرى معنوية.

ونشير هنا، إلى أن الخصائص النحوية "للفاعل" تخص ما سمي "بالوضع اللغوي"، لفظية كانت أم معنوية، أما ما يخص استعمال "الفاعل" أثناء الأداء الفعلي للكلام، فإنه يكتسي عدة خصائص استعملالية، أي سمات تداولية، وقد أشار إليها النحاة في كلامهم، ومنها ما ذكره البلاغيون، ومنها ما هو مستجد جدة نظريات الخطاب، وهذه السمات الجديدة، تكمن جدها في نوعية الإجراءات التداولية مفهوماً ومصطلحاً، وليس المقصود منها أدوات جديدة للفاعل لم تكن موجودة من قبل، ذلك أن التصرف الأدائي للفاعل وما يتعلق به من ظواهر لغوية، قارئ ثابت استعماله في العربية، ينتهي إلى ما أسماه "ابن جني" "الفصاحة".¹⁶

والجدير بنا هنا في هذا البحث، هو إخضاع مظاهر هذه الفصاحة للإجراءات التطبيقية التداولية، ونخص بالذكر ما يتعلق بالفاعل من مظاهر فصيحة هي من قبيل الوصف التّداولي، فما هي السمات التداولية "للفاعل"؟، وما هي الإجراءات التطبيقية التداولية، التي يمكن أن يخضع لها "درس الفاعل استعملانياً"؟.

1-السمات التداولية للفاعل

2-1-السمات التداولية المتعلقة بعلامته الإعرابية (الرفع):

قدم النحاة تفسيرات وتعليلات لرفع الفاعل، وهي تفسيرات نابعة من قوانين الاستعمال اللغوي، ولم ينظروا إليها نظرة سطحية تتعلق بالوضع اللغوي فقط، ومن هؤلاء السيرافي في شرح "الكتاب"، معللاً بقوله: «إن الفاعل واحد والمفعول جماعة»¹⁷، أي أن الفاعل أقل من المفعول في الاستعمال¹⁸، «فكثير المفعولون، فاختير لهم أخف الحركات، وجعل للفاعل، إذ كان واحدا، أقلها»¹⁹، فمصطلاح "أخف، وثقيل" لا يتميزان إلا بالاستعمال الحقيقي لهما.

ومن التفسيرات أيضا، «أن الفاعل أول، لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل، (...). وكان مخرج الواو المأكولة منها الضمة الشفتين، وهذا أول المخارج، أعطي الأول للأول»²⁰، وتحقيق النطق بالحركات، وتحديد مواضعها النطقية، لا يتأتى إلا في رفع الفاعل، بضم الشفتين، ثم تليه المفاعيل المنصوبة بفتح الشفتين، وحركة الضم أسبق مخرجا من حركة الفتح. ويضيف الوراق سببا آخر لرفع الفاعل، أخذه عن "ابن الأنباري" في "أسرار العربية"، و"المبرد" في المقتضب²¹، وهو أن الفاعل استحق الرفع، لأنّه أقوى من المفعول به، فهو محدث الفعل، فوجب أن يُعطى أقوى الحركات، وهو "الضم"، والمفعول كان أقصى فأعطي أضعفها²²، ويفهم هذا عند النظر في العلاقة الإسنادية، فركنها هما الفعل والفاعل فقط، وباقى العلاقات فرع عنها، حتى أنّ بهذين العنصرين تتحقق الفائدة من الخبر، وتنجز جملة يحسن السكون عندها، إذ هما متلازمان، وهذا ما يلاحظ في اللسانيات التركيبية الحديثة، فالباحثون لا يتحدثون عن فعل وحده كعنصر، أو الفاعل وحده، وإنما توضح هذه العلاقة في ما يسمّونه "مركب فعلي"، وهذا المركب هو الأساس الأول في التركيب، أي "عمدة" وباقى المركبات فرع منها، أو "ممتدة".
فما هي السمات التداولية لهذا المركب الفعلي أو العلاقة الإسنادية؟

2-2- السمات التداولية للعلاقة الإسنادية:

لعل من البحوث المستفيضة في تناول تداولية العلاقة الإسنادية، ما تطرق إليه الباحث التونسي "خالد ميلاد" في كتابه "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية".

ولقد استهل طرحه لهذه القضية، بفكرة «الإسناد مفهوم نحوي دلالي مجرد يختزل الدلالة نحوية، ويكتسب بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي»²³، والإسناد «هو من المقولات العامة الكونية التي يجد لها مكانا في جل اللغات الطبيعية، وذلك لاستجابتها لترتيب المعاني في الفكر»²⁴، وهذا الترتيب المجرد هو ترتيب عالمي في البنية الذهنية لبني البشر، فكل مسند إليه يحتاج إلى مسند، وكل مخبر عنه يحتاج إلى خبر وبلغة علماء المنطق، "الموضوع والمحمول".

وما يهمنا في هذا البحث هو الأداءات الفعلية لهذا البنية ومظاهرها في النشاط اللغوي المستعمل فعلا، وكمثال عن ذلك الجملة الفعلية العربية "فعل + فاعل"، فهذه البنية تختزل أنواع الجمل الخبرية، والإنسانية، وقد تنبه إلى هذه المسألة "ابن هشام" في "المغني" قائلا: «والفعالية هي: التي صدرها فعل، كقام زيد وضرب اللّص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقام»²⁵، وقوله أيضا: «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهمما من الحروف (...) ومن نحو: «أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت» فعلية».²⁶

ونلاحظ هنا أن "ابن هشام" على إدراك تام ويقين، بالفرق بين نمط الجملة الفعلية "فعل + فاعل"، وأداءاتها المتنوعة أثناء الخطاب، فالبنية الأولى هي "البنية العميقية" وتموضوعها في حيز "الكفاءة" أو "الكافية"، أما البنية الأخرى المتعددة هي "البنية السطحية"، وت موضوعها في "حيز" "الإنجاز"، والذي هو موضوع التداولية.

وقد نبه غاردنر (Gardiner) إلى هذا الفرق منطلاقا من التمييز بين اللسان والخطاب، وهذا شبيه بتميز دي سوسير بين "اللسان والكلام"، وقد قسم الجملة التي ينبغي علّها الخطاب في مستوى "الخطاب" (أي الاستعمال) إلى مسند ومسند إليه، أما في مستوى "اللسان"، فإن الكلمة هي وحدة اللسان.²⁷

وبحوث غاردنر هي بحوث في التداولية، وعليه فإن مصطلح "المسند والمسند إليه"، كقولنا " جاء زيد" ، "فجاء" مسند و"زيد" مسند إليه، هو وصف لعلاقة إسنادية من المنظور التداولي، وهذه حالة من الحالات فقط، ففي نظره أن "الإسناد" يقوم على قول شيء ما عن شيء ما، فإنه لنا أن نقول إن المسند إليه هو الشيء الذي يقول عنه شيء ما، وبعبارة أبسط إن المسند إليه هو الشيء الذي نتكلّم في شأنه والمسند هو الشيء الذي نقوله في شأنه»²⁸، وعليه فإنه «كل كلمة، ما إن تختار، لتعيين موضوع

مخصوص، هي بوجه من الوجوه مسند بما أنه إذا عينت الكلمة شيئاً، فإنها تقول عنه شيئاً ما²⁹، ومن الأمثلة على ذلك: يسير زيد بسرعة، فكلمة "سرعة" هي "مسند" إلى المسند إليه "حالة الأشياء التي تمثلها الكلمات" يسير زيد.

ومن "المسند" أيضاً، ما يعبر عن قصد المتكلم، والتعبير عن شعوره، وهذا في صميم التداولية، كقولنا: "مريم جميلةٌ أو هذه الغرفة فظيعة!" بنبرة صوت خاصة "بالمسند".

وبحسب "غاردنر"، فإن الجملة الخطابية، والتي أساسها مكونان: المسند والمسمى إليه، يمكن أن تؤدي في أربعة أنماط رئيسية: وهي الجملة الخبرية والاستفهامية، والطلبية، والتعجبية³⁰، وفي تمييزه بين ما هو خبri وغير خبri، لجأ إلى قاعدة "الصدق والكذب"، وهي نفس القاعدة التي على أساسها اعتمد في تصنيف "الأفعال الكلامية"، ولا يمكن تطبيقها في هذا التصنيف إلا بمعارضة قصد المتكلم، وهو نفسه منحى "غاردنر".

وبالإسقاط التداولي على العلاقة الإسنادية التي تحوي معنى "الفاعلية" في العربية، نجد أن الجملة الفعلية تضم أفعالاً كلامية متعددة تخضع لقصدية المتكلم، وسياق الخطاب، فمنهما الجملة الاستفهامية، والأمرية، والتعجبية، والخبرية... الخ. ولا يخفينا علينا في هذا المقام، أن البلاغيين قدمو تقسيماً رائعاً للجملة العربية، ووظيفتها الخطابية الخاضعة لقصدية المتكلم من جهة، ولسياق الخطاب من جهة أخرى.

2-3. الفاعل ونظرية الأفعال الكلامية في نظام الخطاب العربي:

ترتبط الأفعال الكلامية بممارسة الكلام ممارسة فعلية وفق ما يقتضيه الخطاب، وقصدية المتكلم، ومن ثم فـ «الفعل الكلامي» يراد به الإنجاز، الذي يؤديه المتكلم بمفرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنفي، والوعود، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتمنّة...».³¹

لذا، فالتداوليون لا ينظرون إلى اللغة على أنها مجرد وسيلة للوصف والإخبار، بل هي: «أداء لبناء العالم والتأثير فيه».³² ولا شك في أن هذه الرسالة البنائية التأثيرية لا تتم إلا بتوافر عناصر الخطاب، وعلى رأسها المرسل، والمرسل إليه، فهما العنصران الفاعلان والمؤثران في كيفية توجيه الخطاب، من حيث الوظيفة الإعرابية عن المقاصد والمعاني، فالفاعل في النظرية التداولية، أبعد من أن يقصد به العنصر النحوي الذي يصدر الفعل، أو الذي يقوم به، لأننا أثناء إنتاج الخطاب نجد أنفسنا أمام فاعل حقيقي وهو "المتكلم" أو "المعرب المنشئ لعلاقة الإسناد، وأفعالها الكلامية المتنوعة".

وفي تأكيد هذا القول يقول خالد ميلاد: «والإسناد بعد ذلك كله سواء أكان صادراً عن اعتقاد أو إرادة معنى أول دلالي نحوي مجرد ينشئه المتكلم الواقع ليعرب بواسطته عن اعتقاداته وإراداته»³³، وفي رأيه أن التلوينات مستدلاً بشواهد:

(1) هذا زيد، هو بمنزلة قولك: (1)- هذا كائن زيد.

(2) ليس هذا زيد، وهو بمنزلة قولك: (2) هذا ليس كائناً زيداً.

(3) أهذا زيد؟ مستفهمًا، فكأنك قلت: أخبرني أهزو زيد أم لا.

في المثالين الأول والثاني هي إشارة إلى مفهوم الاعتقاد المولد للأخبار الدالة على يقين قد علمه المتكلم، وإنما ليستخبر، ويسترشد، يريده بذلك تحصيل اليقين، كما هو الشأن في المثال الثالث، وهذا على حسب رأي سيبويه.³⁴

من خلال كلام "سيبوبيه" ندرك أن العلماء القدماء كانوا على يقين أن المتكلم هو الفاعل الحقيقي في إنشاء الأفعال الكلامية، وتحصيل المعاني والمقاصد، أما "الفاعل" كوظيفة نحوية إعرابية، وغيرها من الألفاظ التي عدت عوامل إعرابية، هي آلات لفظية فقط، ومحلات قارة ثابتة لعلاقات لفظية في نظام اللغة.

وقد أقرَ ابن جني هذه الحقيقة بقوله: «فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مع الرفع والنصب، والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظيًّا ومعنويًّا لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامنة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ...».³⁵

ومن نتائج استنطاق النظرية التراثية اللغوية أن «ال فعل آلة المتكلم والفاعل محل قار معه معمول الآلة وإن اختلفت الأعمال إثباتاً أو نفياً أو استفهاماً...»³⁶، كما في الأمثلة الآتية:

- (1) قرأت الكتاب.
- (2) لم أقرأ الكتاب.
- (3) أقرأ الكتاب.
- (4) هل قرأت الكتاب؟

فالفعل في هذه الأمثلة هو الآلة العاملة في رفع الفاعل، وهذا الرفع اقتضته الصناعة النحوية سواء صدر الفعل من الفاعل حقيقة أم لم يصدر.

وفي نظرية الفعل الكلامي عند "جون سيرل" (John R. Searle) يحتل الفاعل وظيفة الإحالة والحمل (الحمل)، من خلال الأمثلة الآتية:³⁷

- (1) يدخن زيد كثيراً.
- (2) هل يدخن زيد كثيراً.
- (3) زيد، دخن كثيراً.
- (4) عسى أن يدخن زيد ذاك كثيراً.

وفي الأمثلة السابقة، وعند إنجاز المتكلم لأحد من الأعمال اللغوية، فإنه ينجز عدداً من الأعمال الأخرى المشتركة، إذ أنه "يُحيل" على شيء هو زيد، يذكره، ويعيشه، ويحمل عليه عبارة (يُدَخِّنُ)، فالجمل الأربع السابقة تتضمن نفس الإحالة ونفس الحمل، وهاتان الوظيفتان جزء من عمل لغوي مختلف في كل عبارة. نوع العمل الذي يؤديانه هو ما يسمى بـ"العمل القصوى"، وأي عمل قصوى هو متضمن لأعمال متضمنة في القول، أي أن إنجاز أي عمل مضمون في القول هو إنجاز فعلى لعمل قصوى وعمل قولي، أما بالنسبة للشكل النحووي الذي يأتي عليه العمل القصوى فهو عبارة عن أجزاء من الجملة، كمسانيد نحوية من أجل الجمل، وأسماء أعلام، وضمائر، وضروب أخرى من المركبات الاسمية من أجل الإحالة.³⁸

وبالإسقاط التداولي لكلام "جون سيرل" على وظيفة "الفاعل" في العربية، نستنتج ما يلي:

أ- أن الفعل مع الفاعل يشكلان ما يسمى بالجمل كما في الأمثلة السابقة. (يدخن زيد...الخ) (علاقة إسنادية).

- ب- الفاعل عنصر محيل في الفعل الكلامي، أي أنه يعين ويفرد شيئاً ما.
- ج- لوظيفة الإحالة الفاعلية صور شتى في العربية: اسم علم، مرف ضمير، نكرة...
- د- الفعل الكلامي ينجزه المتكلم الحقيقي أما "الفاعل" فهو أداة من أدوات تحقيق الفعل فقط، يقوم المتكلم بتخييره اختيارياً إجبارياً يفرضه النظام اللغوي وقوانينه، ويُسند إليه الفعل ليشكلما معاً ما يسمى "بالحمل".

3- الفاعل والإحالة التداولية:

3-1-تعريف الإحالة:

أ-لغة: الإحالة في اللغة من أحوال يُحيل، وأصله (حَوْل)، وقد ذكر "ابن منظور" معانٍ كثيرة تحملها مشتقات هذا الجذر، منها: الحَوْل أي السَّنَة بأسراها، وحال عليه الحَوْل والحوْل وحوْلاً : أَتَى، وأحَالَتِ الدَّارُ وأحَوَلَتِ وحَالَتْ وحَيَلَ بَهَا: أَتَى عَلَيْهَا أَحَوْلَ، وأَحَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحَوْلَ إِحَالَةً، ومنها الاستحالات: بمعنى الاعوجاج: قُوْسٌ مُسْتَحَالٌ بِهَا اعوجاج، والحوْل: الحيلة والقوّة، ورجل

حَوْل، أي بصير بتحويل الأمور، والمُحال من الكلام ماعدّل به عن وجهه، وكلام مستحيل أي مُحال، وأحلتُ الكلام إحالة إذا أفسدته، وحَوْل حَال، أيضاً بمعنى التحول أي التنقل من موضع إلى موضع آخر...³⁹، وعليه، فأقرب معنى لغوي للمصطلح اللساني هو معنى التحول وتحويل الأمور والكلام إلى غير وجهته، وهو ما يتناسب وإجراء تأويل النصوص.

بـ- اصطلاحاً:

مفهوم الإحالة مفهوم قديم، يرجع إلى الفكر الفلسفي، حيث ارتبط الحديث عنها بتفسير علاقة المسميات بما تحيل عليه في العالم الخارجي، وهو يتقطع مع ما تناوله الفكر اللغوي عن العلاقة اللغوية بين الدال والمدلول والمرجع، وتوسيع مفهومها في العصر الحديث من خلال الاهتمام بالوظيفة الإحالية التي تؤديها الكلمات في التصوص، وربطها بالسياقات التي أنتجت فيها، والمراجع التي تحيل عليها، ودور تلك الكلمات في تحقيق التلاحم النصي .

وعرف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي الإحالة (référence) في لسانيات بأنه: «تلك الخاصية التي تطلق على العلامات اللغوية التي تسمح بالإشارة إلى كيانات غير لغوية (أشياء أو أفراد ينتمون إلى العالم الواقعي أو عالم خيالي)».⁴⁰ وعرفها دي بوجراند في لسانيات النص بقوله: «بأنها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواضف والعالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»⁴¹

وقد عَدَ أحمد المتوكّل "الإحالة" "كفعل تداولي" أو " فعل خطابي" ، و عرّفها تعريفاً تداولياً بقوله: «الإحالة علاقة تقوم بين الخطاب، وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو المتخيل أو في خطاب سابق/لاحق». ⁴² فالإحالة من المنظور التداولي، هي فعل تداولي⁴³، وقد طرحت عند "جول سيرل" قضية تداولية-في عرضه لنظرية الأفعال الكلامية- فالعنصر المحيل هو جزء من المحتوى القضوي، حتى تكون عملية الإحالة ناجحة، لا بد أن تؤدي وظيفة "التعيين"، إضافة إلى شرط الوجود، والذي يعني أن يوجد شيء واحد ووحيد ينطبق عليه إلقاء المتكلم للعبارة⁴⁴، أي شيئاً واحداً يقصد، وينطبق عليه الوصف.

ويعرف "جون سيرل" التعيين بقوله: «أن يكون السامع قادراً على تعين الشيء بالانطلاق من إلقاء المتكلم للعبارة، وأقصد بالتعيين هنا أنه ينبغي أن يزول كل شك أو ليس بخصوص الشيء المتحدث عنه على وجه الدق». ⁴⁵ والتعيين هو إجراء لا بد منه في تحديد المجال عليه، أو المتحدث عنه، وهذا هو الجانب الوظيفي للإحالة. فدورها الأساسي ربط اللغة بالعالم الخارجي، وجون سيرل في فلسفة اللغة، يعطي للإحالة أهمية بالغة لأن علماً مدار الكشف عن مقاصد المتكلمين، وتبليان مواقفهم إزاء العالم الخارجي، لذا راح سيرل يحدد الشروط الالزمة لتحقيق مبدأ التعيين، ويحدد الأوصاف الالزمة للعناصر اللغوية التي تؤهلها لأداء وظيفة الإحالة كفعل كلامي.

ويكاد يكون هناك إجماع بين اللغويين على المقولات اللغوية التي تؤدي وظيفة الإحالة دلالة وتأويلاً، وهي خمس مقولات: الاسم المشترك، والاسم العلم، اسم الإشارة، الضمير والموصول، فهذه العناصر وبإجماع اللسانيين تؤدي وظيفة الإحالة في الخطاب، وتربط العنصر بالمرجع الذي يحيل عليه.

وقد خصّ سيرل "الأوصاف المفردة المعرفة" باهتمام خاصٍ⁴⁶ عن بقية العناصر اللغوية المذكورة سابقاً، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على إدراكه لقوّة الإحالة فيها، وهو ما أكدّه نحاتنا القدامي في تحديد درجات للتعريف والتنكير من القوّة إلى الضعف⁴⁷.

والسؤال المطروح هنا: هل ينطبق شرطاً الإحالة التداولية؛ شرط الوجود والتعيين على وظيفة الفاعل في العربية؟

3- سمات الإحالة التداولية للفاعل في العربية:

سبق وأن تحدثنا عن الطبيعة الصرفية للعناصر التي تؤدي وظيفة الإحالة في العمل اللغوي كالاسم المعرف، وأسماء الإشارة، والضمائر، وعليه، يتعين أن "الفاعل" في العربية يأتي على عدة صور هي في الحقيقة عناصر محلية، وإنما نعرف من قام بالفعل حقيقة ونحدّده؟ واللغة في واقع الأمر، هي أحداث كلامية، وتعبير عن وقائع لها مراجع في العالم الخارجي.

إنّ من صور "الفاعل" في العربية أن يأتي اسمًا ظاهراً، معرفة أو نكرة، ويأتي ضميراً: ضمير رفع منفصل أو ضمير متصل، ويأتي اسم إشارة، واسم موصول، واسم علم، واسم مشتركاً، وكل هذه الصور تمكّنا من "تعيين" ما تحيل عليه في الواقع، وتحديد، انطلاقاً من شرط الوجود، والوصف.

وينبغي أن نعرف، أن كل صيغة من الصيغ المذكورة سابقاً، لها بعد معنويٍّ خاصٍ، أي وظيفة تواصلية تختلف عن باقي الصيغ، يكشف عنها سياق الخطاب، وقد توسيع نظرية النحو الوظيفي، في تناول هذه السياقات للعناصر الإحالية المذكورة سابقاً، لأهميتها في بناء الخطاب. من خلال عملية رصد للخصائص الإحالية في اللغة العربية. و انطلق "أحمد المتوكل" من أرضية تراثية لأبرز مفكري العربية القدامى، محاولاً دمج آرائهم في نموذج "نحو الخطاب الوظيفي".

فحدد طبيعة الحال عليه، فيكون إما واقعة أو قضية أو فعلاً خطابياً أو نصاً كاماً⁴⁸، وتحتفل وظائف العناصر اللغوية في شغلها لهذه الأنواع كالمسندي والمسندة إليه والمتممات من متمم إلى آخر يعدّ "سيمون ديك" الإحالة فعلاً تداولياً لأنّه يربط بين أربعة عناصر: الخطاب و ما يحيل عليه حضوراً أو ذكراً والمخاطبين والمخزون الذهني الذي يعتقد المتكلّم توافره لدى المخاطب إبان التّحاطب⁴⁹ وعلى أساس مخزون المخاطب الذهني المفترض، يميز "ديك" بين إحتالتين: "إحالة بناء" و "إحالة تعيين": النوع الأول يتحقق حين يقصد حمل المخاطب على تمثيل ذات غير متوفّرة لديه، و يتّحقق النوع الثاني حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التعرّف على ذات يتضمّنها مخزونه الذهني، ويمثل أحمد المتوكل بالمثلين التاليين على التّوالي:

1- زارني رجل 2- زارني من زارك أمس.

في حالة البناء يقصد بها أن يكون العنصر المحيل نكرة، وفي هذا الموقف الخطابي يستدعي الأمر من المخاطب الاستفسار والاستفهام، كأن يقول: "من تقصد؟" أو "من يكون؟"، ومن ثم إدماجه لاستكمال بناء عملية التّحاطب. وإحالة التّعيين، يكون فيها العنصر المحيل معرفة غير كاملة أو موصوفاً وصفاً محدداً يحتاج للتعيين التام، وبإمكان المخاطب تعينه لأنّه حاضر في ذهنه. ومن خلال المثالين السابقين يتبيّن أن الفاعل في العربية يشغل وظيفتي التّعيين والبناء. أمّا من حيث الحال عليه نفسه، فإنّ "ديك" يقترح ثلاث ثنائيات، هي ثنائية المعرف/المنكر، وثنائية العام/الخاص، و ثنائية المقيد/المطلق، وهي الثنائيات نفسها حدّدها (هنخفلد و ماكنزي 2008) في نحو الخطاب الوظيفي، وأكّد "أحمد المتوكل" أنّ جعل كلا التّحويلين الإحالات فعلاً تداولياً يتّفق مع طرح اللّغوين العرب القدامى خاصة البلاطيين وعلماء الأصول، فقد اهتموا بالعلاقة القائمة بين العبارة وما تحيل عليه، وبينها وبين وضع التّحابر القائم بين المشاركيـن في عملية التّحاطب، فقد قسّموا السمات الإحالية إلى معرف/منكر، مطلق/مقيد، عام/خاص⁵⁰.

والملاحظ في اللغة العربية، أنّ الفاعل يأتي متّسماً بالسمات الإحالية التي حدّدها النحو الوظيفي والتّراث اللّغوين العربي على حدّ سواء ، إذ يأتي في صورة إحالة تعيين وإحالة بناء ، أي، معرفاً أو منكراً، ويأتي مطلقاً أو مقيداً، عاماً أو خاصاً. وهذا التنوّع مردّه إلى تنوّع مقامات الخطاب بين المتكلّم والسامع.

أما التّعرّيف والتّنکير ، فقد تقدّم التّمثيل عنه، وفيما يأتي نمثل للمطلق والمقيد، العام والخاص على التّرتيب:

- 1/أ- قام الرئيس بتدشين نصباً تذكارياً. 1/ب- قام الرئيس عبد المجيد تبون بتدشين نصباً تذكارياً.
2/أ- حضر الحفل كلّ مدعوٍ 2/ب- لم يحضر الحفل إلاّ يائعاً الحضر.

والملاحظ من خلال الأمثلة، أن تعين المجال عليه يتطلب الاعتماد على المخزون الذهني لدى السامع من جهة، و على السياق العام الذي تحيل إليه العبارة من جهة أخرى، وعليه ظاهرة الإحالـة «أدخل في التداول منها في الدلالة إذ أنها ترتبط بالمقام، وتحديداً بالمعلومات التي يفترض المتكلّم وجودها لدى المخاطب عن المجال عليه حين عملية التواصل»⁵¹. ولننظر في العبارة التالية التي يظهر فيها الفاعل عنصراً محوريـاً في ربط العبارة بما تحيل عليه في الواقع:

افتتح الرئيس المسجد الأعظم.

فكلمة الرئيس تحيل إلى رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" دون غيره، فالمسجد الأعظم لم يفتح إلا في عهدهـة وهي الفترة الزمنية التي تمثل المقام أو السياق، أي تمثل مشيراً زمانياً تداولياً ساعدنا على التأويل السليم للعبارة، ونشير هنا إلى دور العناصر الأخرى التي تحمل الوظيفة الإحالـية وساعدت على نجاح عملية التعـين لدى السامـع، إضافة إلى شرط الوجود الذي وضعـه سيرـل، ونقصد هنا كلمة "المسجد الأعظم" التي حددـت الشيء الوحـيد الذي تنطبقـ عليه العبارة، فـزال كل شك أو لبس حول المـتحـدـ عنهـ. فـكلـمتـا "الـرئيس" و "الـمسجد الأـعـظم" ، يـنتمـيانـ إلىـ ماـ أـسـمـاهـ سـيرـلـ "الأـوصـافـ المـفرـدةـ المـعـرـفـةـ" ،ـ وإـحـالـتـمـاـ اـتـسـمـتاـ بـالـتـقيـيـدـ وـالـتـخـصـيـصـ وـالـتـعرـيـفـ وـالـتـعـيـيـنـ.

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث، يـبيـنـ لناـ أنـ لـلـفـاعـلـ فيـ العـرـبـيـةـ ظـواـهـرـ تـرـكـيـبـيـةـ مـتـنـوـعـةـ تـرـتـبـطـ بـالـسـيـاقـ؛ـ وـهـذـاـ يـجـعـلـ مـنـهـ درـساـ خـصـباـ لـإـعـادـةـ تـوـصـيـفـهـ مـنـ الـمـنـظـورـ التـدـاوـلـيـ،ـ اـبـتـدـاءـ مـنـ عـلـامـتـهـ الـإـعـرابـيـةـ الرـفـعـ الـخـاصـيـةـ لـشـروـطـ الـاستـعـمالـ الـلـغـوـيـ النـابـعـ مـنـ فـصـاحـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ وـهـوـ مـسـتـوـىـ لـاـ يـتـحـدـدـ لـاـ أـثـنـاءـ الـاسـتـعـمالـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ عـلـاقـتـهـ الـإـسـنـادـيـةـ الـتـيـ تـخـتـلـ كـلـ أـبـنـيـةـ الـإنـجـازـ،ـ وـبـاـخـرـاجـهـاـ مـنـ الـكـمـونـ إـلـىـ الـفـعـلـ بـالـقـوـةـ،ـ تـوـالـدـ الـمـقـاصـدـ وـتـبـنـيـ الـتـأـوـيـلـاتـ.ـ ثـمـ إـنـ الـمـسـنـدـ إـلـيـهـ جـزـءـ رـئـيـسيـ مـنـ الـمـحتـوىـ الـقـضـوـيـ لـلـفـعـلـ الـكـلـامـيـ،ـ وـعـلـيـهـ،ـ فـهـوـ يـتـسـمـ بـسـمـاتـ إـحـالـيـةـ تـخـضـعـ لـشـروـطـ التـدـاوـلـيـةـ،ـ وـمـنـهـ ضـرـورةـ تـعـيـنـ المـتـحـدـ عـنـهـ أـوـ عـدـمـ تـعـيـنـهـ حـسـبـ ظـرـوفـ الـمـقـامـ،ـ وـالـعـرـبـيـةـ غـنـيـةـ بـالـصـيـغـ الـيـائـيـةـ الـتـيـ يـأـتـيـ عـلـيـهـ الـفـاعـلـ لـيـؤـدـيـ وـظـائـفـهـ الـإـحالـيـةـ.

الهوامش والإحالات

¹ جمال الدين محمد بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، مادة (فعل)، م 528.

² مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 1425 هـ - 2004 م، مادة (فعل)، ص: 695.

³ رضي الدين الاسترابادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاـجـبـ، تـحـ: حـسـنـ بنـ إـبرـاهـيمـ الـحـفـظـيـ، سـلـسلـةـ نـشـرـ الرـسـائلـ الجـامـعـيـةـ 13ـ، طـ1ـ، 1414ـهــ 1993ـمـ، جـامـعـةـ الـإـمـامـ مـحمدـ بنـ سـعـودـ الـإـسـلامـيـةـ.ـ 201ـ/ـ1ـ.

⁴ نفسه.

⁵ نفسه.

⁶ يـنـظـرـ المـنـصـفـ عـاـشـورـ: ظـاهـرـةـ الـأـسـمـ فـيـ التـفـكـيرـ الـنـحـويـ،ـ بـحـثـ فـيـ مـقـولـةـ الـأـسـمـ بـيـنـ التـعـامـ وـالـنـقـصـانـ،ـ مـنـشـورـاتـ كـلـيـةـ الـآـدـابـ وـالـفنـونـ وـالـإـنسـانـيـاتـ مـنـوـبـةـ،ـ الشـرـكـةـ الـتـونـسـيـةـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ،ـ وـتـنـمـيـةـ فـنـونـ الرـسـمـ،ـ تـونـسـ،ـ طـ2015ـ،ـ صـ:ـ 271ـ وـ 321ـ وـ 362ـ وـ مـاـ بـعـدـهـ.

⁷ شـرـحـ الرـضـيـ: 200/1.

⁸ نفسه.

⁹ نفسه.

¹⁰ المنصف عاشر، مرجع سابق، ص: 362.

¹¹ سورة الأعراف، الآية 48.

¹² سورة الأنعام، الآية 164.

¹³ سيبويه: الكتاب، تـحـ: إـمـيلـ بـدـيـعـ يـعقوـبـ، دـارـ الـكـتبـ الـعـلـمـيـةـ، بـيـرـوـتـ، طـ2ـ، 2009ـ،ـ المـجـلـدـ 1ـ،ـ صـ:ـ 48ـ.

¹⁴ المصدر نفسه، ص: 68.

¹⁵ يـنـظـرـ: تمامـ حـسـانـ: الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ مـعـنـاهـاـ وـمـبـنـاهـاـ: دـارـ الثـقـافـةـ، دـارـ الـبـيـضاـءـ،ـ الـمـغـرـبـ،ـ طـ1994ـ،ـ صـ:ـ 181ـ وـ مـاـ بـعـدـهـ.

- 16 - نقصد هنا، تعريفه للنحو: «هو انتفاء سمت كلام العرب في تصرفه...ليلحق من ليس من أهلها بأهلها في الفصاحة».
- 17 - السيرافي: شرح كتاب سيبويه، هامش الكتاب سيبويه، م 1، ص: 66.
- 18 - أبو الحسن الوراق: علل النحو، ت: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط/2013، ص: 376. وفي شرحه لهذه الفكرة، رجع الوراق إلى: شرح المفصل لابن يعيش، والمقتضى للجرجاني (عبد القاهر) وأسرار البلاغة لابن الأثباري.
- 19 - السيرافي، شرح الكتاب، هامش الكتاب، ص: 66.
- 20 - نفسه.
- 21 - الوراق: علل النحو، ص: 377.
- 22 - نفسه.
- 23 - خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط 1، 1421 هـ-2001 م، ص: 51.
- 24 - نفسه، ص: 52.
- 25 - ابن هشام: مغني الليب عن كتب الأغاريق، تج: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط/2008 م، م 2، ص: 507.
- 26 - نفسه.
- 27 - جاك موشرل وأن ربيول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط/2010، ص: 51.
- 28 - نفسه، ص: 53.
- 29 - المرجع نفسه، ص: 52.
- 30 - المرجع نفسه، ص: 56-55.
- 31 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط/1429 هـ-2008 م، ص: 08.
- 32 - العياشي أدراوي: الاستلزم الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط/2011 م، ص: 73.
- 33 - خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 56.
- 34 - نفسه، وهو هنا يشرح فكرة سيبويه.
- 35 - ابن جني: الخصائص، تج: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج 11.
- 36 - خالد ميلاد، مرجع سابق، ص: 528.
- 37 - جون رسورل: الأعمال اللغوية، بحث في فلسفة اللغة، تر: أميرة غنيم، دار سيناترا، المركز الوطني، ط 1، 2015، ص: 48.
- 38 - ينظر نفسه، ص: من 48 إلى 53.
- 39 - ينظر لسان العرب، م 11/184 وما بعدها.
- 40 - الموقع الإلكتروني: <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/référence/67438>
- 41 - روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1418-1998، ص: 172.
- 42 - أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط/2010، ص: 73.
- 43 - ينظر إلى: جون سيريل: الأعمال اللغوية، ص: 129 وما بعدها. وإلى: أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص: 75 وما بعدها.
- 44 - جون سيريل، مرجع سابق، ص: 146.
- 45 - المرجع نفسه، ص: 150.
- 46 - ينظر المرجع نفسه، ص: 129 وما بعدها.
- 47 - ينظر سيبويه: الكتاب، 1/47. والمزيد: المقتضب، تج: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، مصر، 1415 هـ-1994 م، 3/186. والمنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 233.
- 48 - أحمد المتوكل: مرجع سابق، ص: 74.
- 49 - نفسه، ص: 78.
- 50 - ينظر المرجع نفسه، ص: 78-79.
- 51 - المرجع نفسه، ص: 74.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم:

- 1- جمال الدين محمد بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت.

2- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ - 2004م

المؤلفات:

 - 3- أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنحو، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط1/2010م
 - 4- جاك موشر وأن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس ط2/2010م
 - 5- جون ر. سورول: الأعمال اللغوية، بحث في فلسفة اللغة، تر: أميرة غنيم، دار سيناترا، المركز الوطني، ط1، 2015.
 - 6- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي: شرح الكتاب لسيبوبيه، تج: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/2009م.(هامش الكتاب).
 - 7- أبو الحسن الوراق: علل النحو، ت: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3/2013م
 - 8- المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقوله الاسم بين التمام والنقاصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، وتنمية فنون الرسم، تونس، ط2015م
 - 9- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1/1429هـ-2008م
 - 10- أبو الفتح ابن جنى: الخصائص، تج: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج1/11.
 - 11- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعaries، تج: صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2/1429هـ-2008م.
 - 12- رضي الدين الاستراباذى: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظى، سلسلة نشر الرسائل الجامعية 13، ط1، 1414هـ-1993م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 - 13- روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418-1998.
 - 14- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994م.
 - 15- خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م.
 - 16- أبو العباس المبرد: المقتصب، تج: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، مصر، 1415هـ-1994م.
 - 17- عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبوبيه): الكتاب، تج: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009.
 - 18- العياشي أدراوي: الاستلزم الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانيين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/2011م.
 - 19- الموقع الالكتروني: <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/référence/67438>